مجلة المحاماة الإليكترونية

الإصدار السادس .. فبراير ٢٠٢٣

جولات تفقدية فى 3 نقابات فرعية

نجاح الميكنة واللامركزية بشهادة الفرعيات

للاطلاع على العدد السابق

استخراج بطاقة العضوية والبطاقة العلاجية

توفير الوقت والجهد والحفاظ على الأموال

ختم البطاقة واستخراج الشهادات من الفرعيات

الاجتماع الدوري الخامس لنقيب المحامين بـ «نقباء الفرعيات»

عقد الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، يوم السبت ٢٥ فبراير ٢٠٢٣، الاجتماع الدوري الخامس مع نقباء الفرعيات، وذلك بقاعة فندق الوطنية بمدينة أسيوط.

شهد الاجتماع مناقشة كافة مستجدات العمل النقابي داخل أروقة نقابات المحامين الفرعية بمختلف أنحاء الجمهورية.

وخلال الاجتماع أكد نقيب المحامين، أن مشروع ميكنة الخدمات النقابية أثبت نجاحه بشهادة الجميع، وأتت ثمارها في التيسير على المحامي في الحصول على خدماته..

ونوه نقيب المحامين على أهمية عقد لقاءات دورية مع السادة النقباء للاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم وإيجاد حلول للتحديات الراهنة باعتبارهم شريك أساسي في صناعة القرار داخل النقابة.

واستمع نقيب المحامين لمشكلات السادة المحامين لإيجاد الحلول، كما استمع لمقترحات السادة النقباء للارتقاء بمستوى الخدمات النقابية المقدمة للأعضاء وعلى رأسها مشروعي العلاج والمعاش.

وعلى هامش الاجتماع ثمن الحضور مجهودات النقيب والمجلس في مراحل التطوير الرقمي للنقابة، وأيضًا في القرارات الصادرة بشأن تمكين النقابات الفرعية من التعامل مباشرة في استخراج بطاقات العضوية، وختم استمارة الرقم القومي، ورأوا أن هذا يمثل نقلة نوعية في التحلل من مركزية النقابة العامة، وتوفير للوقت والجهد والمال على السادة المحامين في المحافظات البعيدة.

كما يترتب على ذلك أيضًا خلق كادر جديد من الموظفين لتعلمهم كيفية إدارة شئون الأعضاء، ويضع النقابات الفرعية أمام مسئوليتها تجاه الجمعيات العمومية.

نشاط مكثف لنقيب المحامين في نقابات بني سويف والمنـيـا وأسيـوط

جولات ميدانية لأندية ومقار الفرعيات ومتابعة سير عمل منظومة طباعة الكارنيهات

أجرى الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، خلال الفترة الأخيرة عدد من الجولات التفقدية لمقار وأندية المحامين بنقابات؛ بني سويف، والمنيا، وأسيوط، كما عقد اجتماعات مع أعضاء مجالس النقابات الفرعية، نعرضها في الآتي:

البداية كانت من نقابة محامي بني سويف:

نقيب المحامين يتفقد أعمال تطوير مبنى ونادي النقابة ببني سويف

استهل نقيب المحامين، الأستاذ عبد الحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب، جولته والتي يوم الخميس الموافق ٢٣ فبراير ٢٠٢٣، بتفقد أعمال تطوير وتجديد مبنى نقابة ونادي محامي بني سويف، وبحضور الأساتذة محمد الكسار، ومحمد نجيب، عضوي مجلس النقابة العامة، والأستاذ طارق عبد العظيم، نقيب محامي الفرعية، وأعضاء المجلس الفرعي. وشملت الجولة التفقدية لنقيب المحامين مبنى النقابة الفرعية، ومتابعة منظومة طباعة الكارنيهات للأعضاء، والوقوف على آخر المستجدات.

وشملت الجولة التفقدية مبنى النقابة الفرعية، ومتابعة منظومة طباعة الكارنيهات للأعضاء، والوقوف على آخر المستجدات.

كما عقد النقيب العام اجتماعا مع أعضاء مجلس النقابة الفرعية على هامش الزيارة للاستماع لمشكلات محامي بني سويف ووضع حلول لها، والاستماع لمتطلبات واقتراحات أعضاء مجلس النقابة الفرعية.

وقال طارق عبدالعظيم نقيب محامي بني سويف، أن الاجتماع شهد موافقة النقيب العام على العرض المقدم بتعلية مبنى نادي النقابة بكورنيش النيل، كما تم مناقشة مشكلات نادي محامين الواسطى، ونادي محامين الفشن، والعمل على حلها في أسرع وقت.

وأشار "عبدالعظيم" إلى أن نقيب المحامين تعهد بالسعي لتخصيص ٥٠٠٠ م بالمنطقة الترفيهية بشرق النيل لإقامة نادي للمحامين.

نقيب المحامين يتفقد نادي محامي المنيا الجديدة ويعقد اجتماعا مع أعضاء مجلس النقابة

وفي عصر نفس اليوم أجرى نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، جولة تفقدية لنادي محامي المنيا الجديدة، وذلك للوقوف على آخر المستجدات في أعمال إنشاء النادي، بحضور محمد الكسار، ومحمد نجيب، أعضاء مجلس النقابة العامة، وعلاء حسن، نقيب محامي المنيا، وأعضاء المجلس الفرعي. وقال الأستاذ محمد الكسار عضو مجلس النقابة العامة أن النقيب العام عاين على أرض الواقع أعمال إنشاء نادي محامي المنيا الجديدة، ووعد بتذليل كافة العقبات لسرعة إنجاز المشروع وتسليمه بنهاية العام الجاري.

وفي المساء تفقد نقيب المحامين مبنى نقابة محامي المنيا الفرعية، وعقد اجتماعا مع أعضاء مجلس النقابة الفرعية لبحث مستجدات العمل النقابي بالنقابة، وتيسير تقديم الخدمات النقابية المقدمة للأعضاء، وإنهاء كافة الخلافات وتوحيد الصف لخدمة المحاماة والمحامين.

نقيب المحامين يتفقد نادي محامي أسيوط الجديدة والنـادي النهـري

وفي صباح يوم الجمعة تفقد نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب، أعمال إنشاء نادي محامي أسيوط الجديدة، وأرض نادي محامي شمال أسيوط النهري.

وقال الأستاذ أحمد البدراوي، نقيب محامي جنوب أسيوط، أن النقيب العام وجه بأهمية التعجيل في الانتهاء من أعمال إنشاء نادي محامي أسيوط الجديدة لتلافي الزيادات المرتفعة في أسعار الخامات ومواد البناء، كما وعد النقيب العام بتدبير ، كما وعد النقيب العام بتدبير الموارد المالية بالتوازي مع مراحل التنفيذ ضماناً لعدم توقف العمل.

وأكد الأستاذ محمد كمال الجاحر، نقيب محامي شمال أسيوط، أن النقيب العام تفقد أرض النادي النهري المقام على الترعة الإبراهيمية بأسيوط، وذلك بحضور استشاري المشـروع، كما وجـه النقيب العام بسـرعة البدء فى أعمال إنشاء النادي على أعلى مستوى ليكون لائقاً بمحامي أسيوط.

رافق نقيب المحامين، أثناء الجولة التفقدية، الأساتذة محمد كركاب، ومحمد فزاع، ومحمد نجيب، أعضاء مجلس النقابة العامة، والأستاذ محمد كمال الجاحر نقيب محامي أسيوط، والأستاذ أحمد البدراوي، نقيب محامي جنوب أسيوط، وأعضاء مجلس الفرعيتين

نقيب المحامين يجتمع بأعضاء مجلس نقابتي أسيوط

وفي المساء عقد نقيب المحامين الأستاذ عبدالحليم علام، اجتماعاً استمر لما يزيد على ٥ ساعات مع الأستاذ أحمد البدراوي، والأستاذ محمد كمال الجاحر، نقيبا جنوب وشمال أسيوط، وأعضاء مجلس النقابتين الفرعيتين، وذلك لمناقشة مستجدات العمل النقابي.

شهد الاجتماع استماع نقيب المحامين لمشكلات عمل السادة المحامين بأسيوط، وبحث سبل حلها، كما استمع لمقترحات السادة أعضاء مجلس النقابتين بشأن تطوير ورفع مستوى الخدمات المقدمة للأعضاء.

وقال الأستاذ أحمد البدراوي نقيب محامي جنوب أسيوط، إن الاجتماع ناقش كافة احتياجات نقابتي أسيوط، ومن أبرزها التجديد الشامل لمقر الفرعيتين بما يتناسب مع الأعداد المتزايدة للسادة محامي أسيوط، وتقديم الخدمات النقابية لهم في سهولة ويسر.

وأشار نقيب محامي أسيوط إلى أن النقيب العام اعتمد المقايسة المبدئية للتجديدات، ووعد بتدبير التمويل المالي للبدء في التنفيذ عقب عيد الفطر المبارك.

وأضاف أن النقيب العام اطمئن على سير عمل منظومة الخدمات النقابية المميكنة، والتي بدأت بطباعة كارنيهات العضوية، وختم استمارات البطاقة الشخصية والشهادات، في ظل تطبيق أسلوب اللامركزية في تأدية العمل النقابي الذي ينتهجه الأستاذ النقيب العام.

نقيب المحامين يجتمع مع مديري إدارات النقابة العامة

عقد نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، في ٣/ ٢ / ٢٠٢٣، اجتماعًا مع مديري إدارات النقابة، بحضور الأستاذ عبدالمجيد هارون، أمين الصندوق، وذلك بالنقابة العامة؛ للوقوف على ما تم إنجازه إداريًا، والتشاور حول متطلبات العمل بما يضمن حسن سيره.

وأكد النقيب العام أنه حريص على أن يقدم من الصلاحيات ما يعين مديري الإدارات على تأدية عملهم على أتم وجه و أن المرحلة القادمة ستشهد انطلاقة بشكل أوسع لتقديم خدمات مميزة للمحامين.

وشدد على مديري الإدارات مجموعة من الأمور يجب وضعها في الاعتبار خلال الفترة المقبلة، من أهما تقييم الموظفين بشكل دوري، لضمان حسن الإنتاج، وكذلك استقلال العمل الإداري عن أية تدخلات خارجية من شأنها أن تؤثر عليه سلبًا، بما يضمن حسن سير العملية الإدارية في النقابة. وقال إن هناك مؤشرات إيجابية تدل على نجاح نهج اللامركزية الإدارية في النقابة، الذي تم اتباعه مع بداية العام الحالي، إلى جانب نظام ميكنة الخدمات، وهو ما كان صداه واضحًا خلال الفترة. وكشف النقيب العام عن أنه مع بداية شهر أبريل ستنتهي نقابة المحامين من تعميم نظام اللامركزية في كافة النقابات الفرعية. واستكمالًا لنظام الميكنة، أكد أن هناك ترتيبات لإطلاق معهد المحاماة «أون لاين»، وطرح نظام برمجي للمحامي يرسل من خلالهكافة أوراقه عبر الانترنت، ويتم التجديد في النقابة الفرعية.

ونبه على ضرورة عقد دورات بالتناوب لموظفي النقابات الفرعية لتدريبهم على كيفية التعامل مع النظم الإلكترونية.

وذكر أن من أهداف الميكنة تخفيف الضغط على النقابة العامة، وكذلك من أهداف تفتيت المركزية منح فرصة لكافة النقابات الفرعية للقيام بدورها، وتشغيل موظفيها والقيام بدور فاعل يحسن من الخدمات.

ويحرص النقيب العام على عقد اجتماع دوري بمديري إدارات النقابة العامة، وذلك للوقوف على حسين سير العمل بأركان النقابة وإداراتها المختلفة، وتقديم خدمة مميزة للسادة المحامين، وللاستماع إلى مقترحاتهم، وما قد يعترضهم من مشكلات والعمل على حلها.

بدوره أكد عبدالمجيد هارون أهمية التواصل مع مديري الإدارات، للاستماع إلى مقترحاتهم لتحسين العمل، والوقوف على أية مشاكل قد تعوق العملية الإدارية بالنقابة، مشيدًا بدور النقيب العام في الحرص على متابعة العمل بنفسه، والتواصل المباشر مع مديري الإدارات والاستماع إليهم.

نقيب المحامين يفتتح المعرض السنوي للكتب والموسوعات القانونية

افتتح الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب المحامين . رئيس اتحاد المحامين العرب، السنوي للكتب والموسوعات القانونية، الذي تنظمه وتشرف عليه لجنة الفكر القانوني برئاسة الأستاذ محمد راضي مسعود، عضو المجلس، ولجنة الشباب، برئاسة الأستاذ محمد عبد الوهاب عضو المجلس، وبرعاية نقيب المحامين الأستاذ عبدالحليم علام. وتفقد نقيب المحامين المعرض عقب الافتتاح، وتحدث مع أصحاب دور النشر والتوزيع عن أسعار الكتب والموسوعات القانونية، مشددًا عليهم بضرورة أن يستفيد كل السادة المحامين من الخصومات المقدمة على الكتب والموسوعات، إلى جانب ما يوفره المعرض من مستلزمات مكتب المحامي.

وفي نهاية جولته بالمعرض، طلب سيادته من مسئولين دور النشر والتوزيع بعقد اجتماع معهم اليوم السبت، في تمام الساعة الثالثة عصرًا، للحديث عن أسعار الكتب والخدمات التي يقدمها المعرض للسادة المحامين.

ومن جانبه قال الأستاذ محمد راضي مسعود عضو مجلس النقابة العامة، مقرر لجنة الفكر القانوني، إن المعرض سيستمر حتى ١٥ مارس المقبل، وتعرض فيه العديد من الموسوعات والكتب القانونية، لعمالقة القانون بمصر، من خلال ١٥ داراً من كبرى دور النشر والتوزيع، وبخصومات خاصة للسادة المحامين بمناسبة الافتتاح.

وتابع:« المعرض فرصة حقيقية للسادة المحامين في الحصول على أمهات الكتب بأسعار مناسبة للجميع، منوها إلى أن المعرض يفتح أبوابه يوميًا من الساعة التاسعة صباحًا وحتى الساعة الخامسة مساءً».

ومن جانبه أكد الأستاذ محمد عبد الوهاب، عضو مجلس النقابة العامة، مقرر لجنة الشباب، أن تنظيم المعرض بمقر النقابة العامة يأتي من منطلق حرص نقابة المحامين ولجانها المختصة على توفير الكتب القانونية بأسعار مميزة وخاصة للسادة المحامين، في ظل التنافس بين دور النشر في المعروض من الكتب والموسوعات.

حضر افتتاح معرض الكتب والموسوعات القانونية، الأستاذ عبد المجيد هارون، أمين الصندوق، والأساتذة؛ محمد عبد الوهاب، ومحمد راضي مسعود، ومحمد نجيب، أعضاء مجلس النقابة العامة للمحامين، ولفيف من السادة المحامين المقبلين على المعرض.

رئيس اتحاد المحامين العرب يدين العدوان الإسرائيلي على دمشق ويصفه بجرائم حرب

أدان رئيس اتحاد المحامين العرب، الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب محامي مصر، بشدة، العدوان الذي شنته سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مناطق سكنية بالعاصمة السورية دمشق، ومحيطها، والذي أسفر عن استشهاد خمسة أشخاص، وإصابة ١٥ أخرين، مؤكداً أنه في الوقت الذي تتسابق فيه دول العالم، وفي مقدمتها مصر، إلى دعم ومساندة الدولة السورية الشقيقة لمواجهة التداعيات السلبية والخطيرة لكارثة الزلزال المروع الذي تعرضت له، نجد سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بهذا العدوان الغاشم والبربري.

وطالب «علام»، في بيان له، من المجتمع الدولي بجميع دوله، ومنظماته، سرعة التحرك؛ لوقف مثل هذه الأعمال العدوانية الخطيرة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد سوريا، مؤكداً أن صمت المجتمع الدولي تجاه هذه الجرائم جعل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتمادى في القيام بمثل هذه الاعتداءات، التي تعد جرائم حرب تتطلب تقديم مرتكبيها إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ لمحاكمتهم كمجرمي حرب.

وقال رئيس اتحاد المحامين العرب، إن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهذا العدوان الغاشم على مناطق مدنية بدمشق، ومحيطها، في وقت تعاني فيه سوريا من مآسٍ إنسانية؛ نتيجة الزلزال المدمر، ليس غريبًا على سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي تستغل مثل هذه الأمور للقيام بهذه الأعمال الإجرامية؛ لقتل الأبرياء، مشيراً إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بأعمالها العدائية؛ لأن المجتمع الدولي يقف صامتًا ومتفرجًا على مدار السنوات الماضية، دون محاسبة إسرائيل على مثل هذه الجرائم الدموية.

جمهورية مصر العربية
النقابة العامة للمحامين

بيـــان

رئيس اتحاد المحامين العرب يدين العدوان الإسرائيلي على دمشق ويصفه بجرائم حرب

أدان رئيس اتحاد المحامين العرب، الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب محامي مصر، بشدة، العدوان الذي شنته سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مناطق سكنية بالعاصمة السورية دمشق، ومحيطها، والذي أسفر عن استشهاد خمسة أشخاص، وإصابة ١٥ أخرين، مؤكداً أنه في الوقت الذي تتسابق فيه دول العالم، وفي مقدمتها مصر، إلى دعم ومساندة الدولة السورية الشقيقة لمواجهة التداعيات السلبية والخطيرة لكارثة الزلزال المروع الذي تعرضت له، نجد سلطات الاحتلال الاسرائيلي تقوم بهذا العدوان الغاشم والبربري.

وطالب «علام»، في بيان صدر اليوم، من المجتمع الدولي بجميع دوله، ومنظماته، سرعة التحرك؛ لوقف مثل هذه الأعمال العدوانية الخطيرة من سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد سوريا، مؤكداً أن صمت المجتمع الدولي تجاه هذه الجرائم جعل سلطات الاحتلال الاسرائيلي تتمادى في القيام بمثل هذه الاعتداءات، التي تعد جرائم حرب تتطلب تقديم مرتكبيها إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ لمحاكمتهم كمجرمي حرب.

وقال رئيس اتحاد المحامين العرب، إن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهذا العدوان الغاشم على مناطق مدنية بدمشق، ومحيطها، في وقت تعاني فيه سوريا من مآسٍ إنسانية؛ نتيجة الزلزال المدمر، ليس غريبًا على سلطات الاحتلال الاسرائيلي، التي تستغل مثل هذه الأمور للقيام بهذه الأعمال الإجرامية؛ لقتل الأبرياء، مشيراً إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقوم بأعمالها العدائية؛ لأن المجتمع الدولي يقف صامتًا ومتفرجًا على مدار السنوات الماضية، دون محاسبة إسرائيل على مثل هذه الجرائم الدموية.

نقيب المحامين
رئيس اتحاد المحامين العرب
ا.عبدالحليم علام

إلى أين وصل التطوير في نقابة المحامين؟

حققت النقابة العامة للمحامين، خلال الأشهر القليلة الماضية، العديد من الإنجازات على جميع المستويات، حيث عملت على استقلال النقابات الفرعية، وأمدتها بما مكنها من ممارسة صلاحياتها في تقديم الخدمات، تحت إشراف النقابة العامة، وعملت على إعادة هيكلة النظم الإدارية داخل النقابة لضمان التشغيل الأمثل للجهاز الإداري بكافة أعضاءه، ورسم سياسة منضبطة لسير العمل.

وأولى نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، اهتمامًا بالغًا بالعديد من الملفات النقابية، بداية من ضرورة تيسير الحصول على الخدمات النقابية، وتحسين الخدمات الطبية العلاجية للمحامين، ووضع خطة مالية لزيادة الحدين الأدني والأقصى للمعاش بما يتناسب مع الزيادة المطردة في الأسعار. وانطلاقًا مما سبق، ومع التطور السريع التي باتت تحققه نقابة المحامين في العديد من الملفات النقابية، يسعى هذا التحليل إلى الوقوف على محطات التطوير التي تم إنجازها خلال الأشهر القليلة الماضية، منذ حصول الأستاذ عبدالحليم علام، على ثقة الجمعية العمومية، وحتى وقتنا الحالي، وعرض ما تم في إيجاز وتوضيحه للسادة المحامين.

جوانب التطوير:

١- ميكنة الخدمات النقابية، ونهج اللامركزية.

٢- تحسين الخدمات الطبية العلاجية للمحامين.

٣- العمل المستمر على ملف المعاش.

٤- تذليل عقبات المحامين أثناء عملهم.

٥- العمل على الاستفادة من الثروة العقارية للنقابة.

٦- الشفافية في إدارة الشأن النقابي.

٧- إنشاء مركز طبي للمحامين بأكتوبر.

إلى أين وصل التطوير في نقابة المحامين؟

سار نقيب المحامين، بخطوات متسارعة منضبطة تجاه تحقيق مجموعة من الأهداف، في مشهد بطله الالتفاف النقابي من كل نقباء الفرعيات. ولقد شد النقيب العام أزره بأعضاء مجلس النقابة العامة، لتمتد أيادي الإصلاح وتفتح جميع الملفات النقابية، وتضع فيها بصماتها.

وفي نقلات سريعة، تحققت مطالب السادة المحامين التي ترددت على مدار العقد الماضي، والتي أبرزها تيسير الحصول على الخدمات النقابية، حيث رتب لها النقيب العام منذ توليه زمام الأمور نهاية العام الماضي، وتم تطبيقها مع بداية العام الجاري، هذا إلى جانب ما تحقق في ملف الخدمات الطبية والمعاش، وهو ما يمكن الإشارة إليه في الآتي:

ميكنة الخدمات النقابية، ونهج اللامركزية:

وتمثل في استخراج بطاقات العضوية، ومشروع العلاج من خلال المنظومة الإلكترونية الشبكية بمقار النقابات الفرعية، وسداد الرسوم بالدفع الالكتروني من خلال «الفيزا كارت»، تلتها مرحلة أخرى تم تطبيقها مؤخرًا، شملت استخراج شهادات القيد وختم بطاقات الرقم القومي من الفرعيات أيضًا، وتحقق هذا الحلم مع خطة التحول الرقمي التي عمل على تحقيقها الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين، حيث حمل على عاتقه عبء ميكنة نقابة المحامين لمواكبة التحول الرقمي الذي تنتهجه الدولة في جميع المجالات. وفي سبيل التسهيل على السادة المحامين في ربوع الجمهورية.

تحسين الخدمات الطبية العلاجية للمحامين:

عبر زيادة نسبة مساهمة النقابة العامة في علاج السادة المحامين وأسرهم، دون تكبد المحامي أي زيادة في رسوم الاشتراك بالمشروع، وشمل ذلك: (عمليات القلب المفتوح كما شملت نسب المساهمة: (الأدوية في الأمراض المزمنة مبلغ عشرة آلاف جنيه بدلًا من ثمانية آلاف، وزيادة المخصص للمساهمة في علاج المحامي إلى أربعين ألف جنيه بدلًا من ثلاثين ألف، وزيادة المخصص للزوجة إلى خمسة عشر ألف جنيه بدلًا من اثنيْ عشر ألف، وزيادة المخصص للأبناء إلى خمسة عشر ألف جنيه بدلًا من اثنيْ عشر ألف.)

إلى أين وصل التطوير في نقابة المحامين؟

كما شملت نسب المساهمة: (الأدوية في الأمراض المزمنة مبلغ عشرة آلاف جنيه بدلًا من ثمانية آلاف، وزيادة المخصص للمساهمة في علاج المحامي إلى أربعين ألف جنيه بدلًا من ثلاثين ألف، وزيادة المخصص للزوجة إلى خمسة عشر ألف جنيه بدلًا من اثنيْ عشر ألف، وزيادة المخصص للأبناء إلى خمسة عشر ألف جنيه بدلًا من اثنيْ عشر ألف.)

العمل المستمر على ملف المعاش:

تستمر نقابة المحامين في خططها المالية لزيادة الحد الأدنى والحد الأقصى للمعاش بما يتناسب مع الزيادة المطردة في الأسعار. وتيسر النقابة إجراءات الحصول على المعاش لشيوخ المحامين وأسر المتوفين منهم واختزال الدورة المستندية المطلوبة لها، وهي بذلك تراجع بشكل دوري الطلبات وتعلنها عبر موقع النقابة.

تذليل عقبات المحامين أثناء عملهم :

وإلى جانب التزام النقابة برعاية شباب المحامين مهنيًا واجتماعيًا وثقافيًا، عملت النقابة على تذليل العقبات التي يلاقيها المحامي يوميا أثناء ممارسة عمله، وفي هذه الشأن انتقل النقيب العام ومجلس النقابة أحيانًا للوقوف إلى جانب المحامين في أزماتهم، وفي محن أخرى كلف النقباء الفرعيين وأعضاء مجلس النقابة العامةبمساندتهم.

العمل على الاستفادة من الثروة العقارية للنقابة:

وتمثل في حصر الأصول والممتلكات الحالية والتي كانت تمثل ثروة عقارية مهملة للنقابة، حيث يجري حاليًا تقييمها وإعادة استثمارها، والعمل على والانتهاء من كافة المشروعات، إلى جانب إنشاء إدارة هندسية متخصصة مهمتها للإشراف على منشآت النقابة وإدارتها وصيانتها. وفي هذا المنحى بدأت النقابة في تجديد العديد من مقرات الأندية والمقرات الخاصة بالنقابات الفرعية على مستوى الجمهورية، والتي انتقل النقيب العام لافتتاحها، وتفقد البعض، وآخرها تفقد أندية المحامين ببني سويف والمنيا وأسيوط.

إنشاء مركز طبي للمحامين بأكتوبر:

يتحقق حلم آخر للمحامين في بداية حفر أرض المركز الطبي الخاص بالنقابة بمدينة السادس من أكتوبر، بعد أن سلمت في السابع عشر من ديسمبر الماضي، أرض موقع المركز الطبي إلى الشركة المنفذة للبدء في أعمال الإنشاء. وقد أجرى الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين عدة جولات تفقدية لأرض المركز، وتسليمه لبدء العمل وإنجاز هذا الحلم.

الشفافية في إدارة الشأن النقابي:

يتحقق في نقابة المحامين في الوقت الحالي أقصى درجة من درجات الشفافية في إدارة شئون النقابة العامة والنقابات الفرعية، وهي بذلك تسعى لضمان الحصول على خدمات متساوية وعادلة لكل المحامين دون تغيير، واستعادة دور الجمعية العمومية في الرقابة على أموال النقابة.

تعـاون غيـر مسبـوق:

تشهد المرحلة الحالية من عمر نقابة المحامين، تعاون غير مسبوق بين النقيب العام من جهة وجميع النقباء الفرعيين من جهة ثانية، وهو ما تشير إليه بدقة نتائج استطلاع للمركز الإعلامي لنقابة المحامين. فلقاءات النقيب العام بالسادة النقباء الفرعيين في اجتماعات تشاركية شهدتها الفترة الماضية، وتم فيها مناقشة العديد من الأمور النقابية المهمة، هو النموذج من الاجتماعات الذي غاب لفترة طويلة عن نقابة المحامين.

إلى أين وصل التطوير في نقابة المحامين؟

واتفق جميع النقباء الفرعيين على أن قرارات النقيب العام مثلت نقلة غير مسبوقة في نقابة المحامين، وما تم في شأن الميكنة إنجاز يحسب للنقيب العام، وسهل كثيرًا على المحامين، الذين عانوا لفترات من الروتين والتعقيد. وأكدوا أن حالة التطوير التي تشهدها النقابة العامة في الفترة حالية كانت جزءًا من البرنامج الانتخابي للأستاذ عبدالحليم علام. وثمن السادة النقباء مجهودات النقيب والمجلس في مراحل التطوير الرقمي للنقابة، وأيضًا في القرارات الصادرة بشأن تمكين النقابات الفرعية من التعامل مباشرة في استخراج بطاقات العضوية، وما تبعها بمراحل أخرى من تحويلات علاج وشهادات قيد وخلافه، مرتبطة بالنظام الأصلي للنقابة العامة، ورأوا أن هذا يمثل نقلة نوعية في التحلل من مركزية النقابة العامة، وتوفير للوقت والجهد والمال على السادة محامين المحافظات البعيدة.

آفاق مستقبلية:

في إطار المساعي الدائمة لنقيب المحامين، إلى تحقيق المزيد من الإنجازات، **يمكن الإشارة إلى الآتي:**

تيسير الحصول على الخدمات النقابية: من خلال منصة إلكترونية تقدم للمحامين الخدمات الرقمية بشكل ميسر عبر التحول الإلكتروني للبنية المعلوماتية بالنقابة مع ربط هذه المنصة بالمحاكم ومنصات وزارة العدل لتقديم الخدمات القضائية من خلالها مع توظيف الأدوات والمواقع الإلكترونية لنقابة للصالح المهني.

رعاية شباب المحامين مهنيا واجتماعيا وثقافيا: من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة التوجه إلى وضع آليات لتذليل العقبات التي يلاقيها المحامي أثناء ممارسة عمله، والعمل على تعديل قانون المحاماة.

التوسع في مشاركة المحاميات في العمل النقابي: والعمل على تعظيم دورهن في الحياة النقابية بما يكفل تمثيل المرأة في مجلس النقابة مع ضمان المساواة الكاملة مع المحامين في المزايا المقررة للأسرة في المعاش والعلاج.

ختامًا، يمكن القول أن نقابة المحامين تنتظر المزيد من الإنجازات، فمسيرة العطاء التي بدأها النقيب العام، وضعت أمامها الكثير من العقبات، بعضها تعلق بأزمة الضرائب الأخيرة، والبعض الآخر بالأزمات التي تعرض لها عدد من السادة المحامين في أثناء تأدية عملهم، لكن مع كل ذلك فالنقابة مستمرة في تحقيق أهدافها، والتي انتهت بالفعل من معظمها، وتسعى إلى إنجاز ما تبقى منها في الفترة الحالية وفي المستقبل القريب.

في خطوة جديدة للتيسير على المحامين.. النقيب العام يمنح النقابات الفرعية حق ختم بطاقة الرقم القومي والشهادات الخاصة بالسجلات

أعلنت نقابة المحامين، عن مرحلة جديدة من مراحل ميكنة الخدمات النقابية، وتسهيل الحصول عليها، تيسيرًا على السادة المحامين بالنقابات الفرعية، تحت رعاية وبتوجيهات النقيب العام، الأستاذ عبدالحليم علام.

وشهد يوم الإثنين الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٢٢، تطبيق النقابات الفرعية لقرار ختم بطاقة الرقم القومي للمحامي، واستخراج الشهادات الخاصة بالسجلات، بدلًا من الحصول عليها من مقر النقابة العامة، وتكبد المحامي للجهد والمال.وكان نقيب المحامين أعلن في وقت سابق عن توزيع الأختام والشهادات الخاصة بالسجلات على النقابات الفرعية.

وشدد النقيب العام على أنه لن يسمح بتسليم الشهادة إلا للمحامي

شخصيًا؛ حفاظا على سرية البيانات، ومنعًا لتعرض الموظف المختص للمسائلة القانونية.

وأكد أن استمرار الخدمة عقب انطلاقها مشروط بالالتزام من جانب النقابات الفرعية، وإلا سيتم إلغاءها في حالة المخالفة.

وذكر أن هذه الخدمة تستهدف التيسير على السادة المحامين، وتتماشى مع اتخاذ النقابة مسار اللامركزية، ومشروع ميكنة الخدمات الذي انطلق مع بداية العام الجاري ٢٠٢٣.

وعقد نقيب المحامين مؤخرًا اجتماعًا مع موظفي النقابات الفرعية، للوقوف على جاهزيتهم للعمل على الخدمة الجديدة بالنقابات الفرعية، والتنبيه عليهم الالتزام بالتعليمات.

إحالة أوراق المتهم بقتل محام إلى فضيلة المفتي

صرح الأستاذ رمضان كشك، وكيل نقابة شمال الجيزة، بأن محكمة جنايات الجيزة، المنعقدة يوم الأحد، نظرت قضية مقتل الزميل المحامي بنداري حمدي بنداري، مشيرا إلى أن المحكمة استمعت إلى مرافعة المدعي بالحق المدني، وإلى مرافعة النيابة العامة، وإلى دفاع المتهم.

وأضاف وكيل نقابة شمال الجيزة، أن المحكمة قررت إحالة أوراق المتهم إلى فضيلة مفتي الجمهورية، وحددت جلسة ١٢ مارس للنطق بالحكم.

ومن الجدير بالذكر أن الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، شارك في مراسم تشييع جنازة الأستاذ الراحل/ بنداري حمدي المحامي، إلى مثواه الأخير، والذي لقى حتفه أمس على يد مجموعة من البلطجية إثر اقتحام مكتبه في كرداسة.

وقدم النقيب العام، واجب العزاء إلى أسرة الفقيد، داعيًا المولى عز وجل أن يحسن عزائهم، ويلهمهم الصبر والسلوان، حيث حرص على آداء صلاة الجنازة على الفقيد في مسقط رأسه بمنطقة أبو رواش بمدينة كرداسة التابعة لمحافظة الجيزة.

حضر مراسم تشييع الجنازة إلى جانب النقيب العام؛ الأستاذ محمود الداخلي أمين عام مساعد نقابة المحامين، والأستاذ السيد جابر نقيب محامي شمال الجيزة، والأستاذ رمضان كشك وكيل مجلس نقابة شمال الجيزة، وجمع من السادة المحامين.

وأصدر الأستاذ عبد الحليم علام، صباح اليوم، قرارًا بشأن متابعة التحقيقات التي تجريها النيابة العامة بشأن الحادث الإجرامي الذي أدى إلى مقتل الزميل، ومتابعة الإجراءات التي تتخذها النيابة العامة لحين القبض على الجناه وتقديمهم للمحاكمة العاجلة.

ونعى نقيب المحامين، فقيد المحاماة، داعيًا المولى عز وجل أن يتقبله في رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم أهله وأسرته وزملاءه الصبر والسلوان.

كيف استفادت النقابات الفرعية والسادة المحامين من قرارات الميكنة؟

حققت قرارات الميكنة واللامركزية الإدارية استفادة كبيرة لأعضاء الجمعية العمومية في جميع أنحاء الجمهورية، لما فيها من التيسير والتسهيل على السادة المحامين في الحصول على الخدمات من مقار نقابتهم الفرعية، مما يعمل على توفير الوقت والجهد، كما مكنت النقابات الفرعية من تفعيل دورها في خدمة السادة المحامين.

المركز الإعلامي لنقابة المحامين، استطلع آراء عدد من السادة أعضاء مجلس النقابة العامة ونقباء الفرعيات، بشأن مدى الاستفادة التي تحققت للسادة المحامين، والنقابات الفرعية بعد تطبيق هذه القرارات.

القرارات التي أصدرها النقيب العام بشأن الميكنة وتطبيق نظام اللامركزية، ظلت محل استحسان وإشادة، واتفق جميع السادة النقباء الفرعيين على أنها تاريخية، ومثلت نقلة غير مسبوقة في نقابة المحامين، وما يتم في مشروع الميكنة يعد إنجازاً يحسب للنقيب العام ومجلس نقابته، لما ينتج عنه من التيسير والتسهيل على المحامين، الذين عانوا لفترات من الروتين والتعقيد.

عبدالمجيد هارون
أمين صندوق نقابة المحامين

قرارات اللامركزية عظمت من دور وواجبات النقابات الفرعية تجاه أعضائها

أكد أن استخدام أسلوب اللامركزية في تأدية الخدمات النقابية من القرارات العظيمة لها العديد من المميزات، أبرزها رفع الضغط عن كاهل النقابة العامة، وعظمت من دور وواجبات النقابات الفرعية تجاه أعضائها.

وأضاف أن ميكنة الخدمات النقابية كانت حلماً ، تحقق في عهد النقيب العام الأستاذ عبدالحليم علام، ووفق في تطبيقه على أرض الواقع، كما أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من تطوير الخدمات التي من شأنها التسهيل والتيسير على المحامي في الحصول عليها، ومنها ما طبق منذ أسبوع من إعطاء النقابات الفرعية حق ختم بطاقة الرقم القومي، واستخراج الشهادات الخاصة بالسجلات، بدلًا من الحصول عليها من مقر النقابة العامة.

محمد الكسار
عضو مجلس نقابة المحامين

الفترة المقبلة ستشهد المزيد من التطور التكنولوجي في الخدمات النقابية

أكد الكسار أن قرارات مجلس النقابة العامة بشأن ميكنة الخدمات النقابية وفرت على السادة المحامين عناء السفر إلى القاهرة وما يتبعه من جهد وإهدار للأموال، مؤكدًا أن الأمور تسير بشكل منتظم في منظومة استخراج الكارنيهات من النقابات الفرعية.

وأضاف الكسار" أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من التطور التكنولوجي في الخدمات النقابية، حيث سيتم إتاحة التجديد للسادة المحامين من خلال أبلكيشن، يتم سداد الرسوم من خلاله والحصول على الكارنيه.

محمد كركاب
عضو مجلس النقابة العامة

ميكنة الخدمات النقابية تهدف التيسير على المحامي في الحصول على خدماته

قال الأستاذ محمد كركاب عضو مجلس النقابة العامة أن قرارات مجلس النقابة والنقيب العام بشأن ميكنة الخدمات النقابية، تهدف في المقام الأول صالح المحامي من خلال تيسير حصوله على الخدمات دون تحمل عناء السفر إلى القاهرة، مما يعمل على توفير الوقت والجهد والمال.

محمد كمال الجاحر
نقيب محامي شمال أسيوط

قرارات اللامركزية خطوة على الطريق الصحيح

أكد الأستاذ محمد الجاحر نقيب محامي شمال أسيوط ، أن القرارات الصادرة من النقيب العام والخاصة باللامركزية هي خطوة على الطريق الصحيح ، لانستطيع إلا أن نقول معها أن النقيب وعد فأوفى ، فقد كان تطبيق نظام اللامركزية أول وعد انتخابي للنقيب العام عمل على تحقيقه ، مضيفاً أن قرار النقيب العام بختم البطاقة ، واستخراج الشهادات والسجلات من الفرعيات ، كانوا مطلبا لكافة النقباء ، لما فيها من التيسير على السادة المحامين في الأقاليم.

أحمد البدراوي
نقيب محامي جنوب أسيوط

قرارات اللامركزية ساهمت في رفع الضغط عن النقابة العامة

أكد الأستاذ أحمد البدراوي نقيب محامي جنوب أسيوط ، أن النقيب العام الأستاذ عبدالحليم علام بتطبيقه لنظام اللامركزية يكون بذلك وعد وأوفى ، حيث كان ذلك مطلباً من قديم الأزل ، لم يطبق إلا في عهده ، كما أن إصدار الكارنيهات من النقابات الفرعية ، جاء في ظل رؤية حكيمة للتحول إلى اللامركزية في العمل النقابي ، والتيسير على السادة الزملاء ، مما يعطي فرصة للفرعيات في رفع الضغط عن النقابة العامة.

محمد بشير
نقيب محامي الوادي الجديد

قرارات اللامركزية عملت على زيادة ارتباط المحامي بنقابته الفرعية

قال الأستاذ محمد بشير نقيب محامي الوادي الجديد، إن قرارات النقيب العام بشأن ميكنة الخدمات النقابية تعد خطوة محمودة وممتازة، عملت على زيادة ارتباط المحامي بنقابته الفرعية، وأدت إلى تعظيم دور النقابات الفرعية في القيام بمهامها تجاه أعضائها، ووفرت عليهم مشقة السفر خاصة في النقابات البعيدة عن القاهرة.

السيد جابر
نقيب محامي شمال الجيزة

لقاءات النقيب العام مع نقباء الفرعيات لها دور مهم في مناقشة مشكلات المهنة

قال السيد جابر نقيب محامي شمال الجيزة، إن قرارات الميكنة واللامركزية من القرارات المميزة التي تهدف إلى خدمة الجمعية العمومية، ويجب على النقابات الفرعية المساعدة في تنفيذ تلك القرارات على شكلها الأمثل، مضيفا أن لقاءات النقيب العام مع نقباء الفرعيات لها دور مهم في مناقشة مشكلات المهنة، وبحث سبل حلها.

الدوشي شاكر
نقيب محامي الأقصر

إنهاء المركزية يسرت على المحامي حصوله على خدماته

أكد الدوشي شاكر نقيب محامي الأقصر، أن قرارات ميكنة الخدمات النقابية خطوة محمودة وممتازة، تدعونا جميعًا إلى أن نثمنها ونتقدم بالشكر للنقيب العام عليها، فإنهاء المركزية سهل الأمور على المحامين والموظفين، ووفرت عليهم مشقة السفر خاصة في النقابات البعيدة عن القاهرة مثل نقابتنا.

حازم طه
نقيب محامي الفيوم

ميكنة الخدمات النقابية أنهت حالة المعاناة في تجديد الكارنيهات

قال الأستاذ حازم طه نقيب محامي الفيوم، أن قرارات ميكنة الخدمات النقابية أنهت حالة المعاناة في تجديد الكارنيهات، والتي كانت تحدث مع بداية كل عام، مضيفاً أن ما تم في مشروع الميكنة سهل كثيرًا على المحامين بوجه عام، كما أن النقابة الفرعية تشهد عملية استخراج البطاقات والكارنيهات في سهولة ويسر، شعر معها السادة المحامين بالتغيير ووجدوا أن هناك تحسن في الخدمات بعيد عن الروتين والتعقيد، وهو ما انعكس في شكل حالة من الرضاء العام.

عـــادل العبـــد
نقيب محامي مطروح

لقاءات النقيب العام بنقباء الفرعيات سنة حسنة نتمنى استمراها

ثمن الأستاذ عادل العبد نقيب محامي مطروح، دور الأستاذ عبدالحليم علام في عقده لقاءات مع نقباء الفرعيات وذلك لمناقشة مشكلات المهنة، والعمل على حلها واصفاً ذلك بالسنة الحسنة التي يجب استمرارها، كما أكد أن اللامركزية والميكنة عملت على توفير وقت السادة المحامين، وأن هذه الخطوة كانت مطلباً منذ زمن بعيد وتحققت في عهد الأستاذ عبدالحليم علام.

فـــراج زعـفـــان
نقيب محامي كفر الشيخ

قرارات ميكنة الخدمات النقابية مثلت نقلة غير مسبوقة في نقابة المحامين

قال الأستاذ فراج زعفان نقيب محامي كفر الشيخ، أن استخدام أسلوب اللامركزية مثلت نقلة غير مسبوقة في نقابة المحامين، وما تم في شأن الميكنة إنجاز يحسب للنقيب العام وترك أثرا طيباً على السادة المحامين، كما ثمن "زعفان" دور النقيب العام في عقده اجتماعات بنقباء الفرعيات التي ينتج عنها مشاركة الأفكار و المشكلات، وتبادل الرؤى والحلول كما تعمل على زيادة التلاحم والترابط.

"

مـن أهـداف الرقمنـة وصـول الخـدمـات إلـى مـستحقـيهـا فقط، ومنع التلاعـب بمقدرات النقابـة، والحفـاظ علـى أمـوال السـادة المحاميـن.

ا. عبدالحليم علام
نقيب المحامين

النقابة العامة للمحامين تعقد جلستي حلف يمين للأعضاء الجدد

عقدت النقابة العامة للمحامين، في شهر فبراير، جلستين لحلف اليمين القانونية للمحامين الجدد، برئاسة الأستاذ حسين الجمال، أمين عام النقابة، نيابة عن الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين، وذلك بمقر النادي النهري للمحامين في المعادي، لشباب المحامين من جميع النقابات الفرعية.

وفي مستهل كلمته، خلال فعاليات الجلسات، وجه الأستاذ حسين الجمال، مجموعة من النصائح لشباب المحامين المقبلين على ممارسة المهنة، حول ضرورة طاعة الوالدين والاعتراف بفضلهم، وحسن معاملتهم.

وذكر أمين عام النقابة أن الدراسة بمعهد المحاماة عملية، حيث يتعرف الشاب على الممارسة العملية للمهنة، والتعامل مع القضايا المدنية، والإدارية، والجنائية، وكيفية التعامل مع الوقائع في القضية الموكل فيها، وشهود الإثبات والنفي، والأدلة المتوفرة في الدعوى.

وأكد أن النقابة العامة برئاسة الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين، حريصة على إعداد جيل قادر على ممارسة المهنة.

وأشار إلى أن مهنة المحاماة تضيف للمحامي العلم والفصاحة، وتجبره على أن يعمل لثقل مهاراته، وأن ينهل من جميع العلوم ليكون قادرًا على ممارسة المحاماة، مشيرا إلى أن مهنة المحاماة أساسها الأخلاق، والعلم والمعرفة والقدرة على الإقناع، إلى جانب التزام الكلمة الحسنة والمظهر المشرف.

وشدد «الجمال» على أن المحامي مسؤول على سلوكه وتصرفاته فهو محل نظر المجتمع، مشيراً إلى ضرورة اعتزاز المحامي بنفسه وأن يتحلى بمكارم الأخلاق، التي هي من صفات الرسول صلى الله عليه وسلم، عندما قال له رب العزة وإنك لعلى خلق عظيم، منبهًا على المحامين الجدد احترام النفس والاعتزاز بالشخصية، ومعرفة كيفية التعامل مع كافة أطراف العدالة وفئات المجتمع المختلفة.

وأكد أن الأخلاق هي أساس نجاح المحامي، فالأخلاق تمنح الفرد إمكانيّة اختيار السلوك الصادر عنه، وتحديد شكله، ممّا يعني الإسهام في تشكيل شخصيّة الفرد، وتحديد أهدافه في الحياة، وردد شباب المحامين حلف اليمين القانونية خلف أمين عام النقابة.

اللجنة الثقافية بنقابة المحامين تعقد دورة في الطب الشرعي والأدلة الجنائية

عقدت اللجنة الثقافية بالنقابة العامة للمحامين، برئاسة مقررها الأستاذ محمد كركاب، عضو مجلس النقابة العامة، وبالتعاون مع نقابة محامي شمال الجيزة، دورة في الطب الشرعي والأدلة الجنائية، ودورها في اكتشاف الجريمة، وذلك بإشراف الأستاذ عبد المجيد هارون، أمين صندوق النقابة العامة، والأستاذ السيد جابر مكي، نقيب محامي شمال الجيزة، ورعاية الأستاذ عبد الحليم علام، نقيب المحامين .رئيس اتحاد المحامين العرب.

ال الأستاذ محمد كركاب عضو مجلس النقابة العامة، إن الدورة عقدت بنادي المحامين النهري بالعجوزة، في تمام الساعة الواحدة ظهرًا، تحت إشراف مركز علوم الأدلة، وحاضر فيها الأستاذ الدكتورة رجاء محمد عبد المعبود، أستاذ ورئيس قسم الطب الشرعي والسموم . بكلية الطب جامعة أسيوط، والدكتور محمد صادق المحامي بالنقض.

وأضاف عضو مجلس النقابة العامة، أن اللجنة الثقافية منحت السادة المحامين المشاركين في الدورة شهادة اجتياز وحضور الدورة، كما تم تسليم المادة العلمية لتكون مرجعاً لهم، مشيرًا إلى أن الدورة شهدت حضورًا مميزًا من قبل المحامين، وهذا ما يجعل اللجنة تعقد دورات أخرى في هذا الشان، لكي يستفيد منها جميع المحامين.

ومن جانبها قالت الأستاذة الدكتورة رجاء محمد عبد المعبود .أستاذ ورئيس قسم الطب الشرعي والسموم .بكلية الطب جامعة أسيوط، إن الجريمة عرفت منذ فجر البشرية، منذ هابيل وقابيل؛ حيث وقعت أول جريمة قتل في التاريخ الإنساني، وكلما تعددت وسائل وأساليب الجرائم من قتل أو سرقة أو نصب أو سطو مسلح أو إرهاب، مشيرة إلى أنه كلما تطورت وسائل الكشف عنها، لهذا تعتبر علوم الأدلة الجنائية محصلة هذه الجرائم تتطور معها في طرق الكشف عنها والوقاية منها والبحث وراء الحقيقة وتعقب المجرمين.

الطب الشرعي وتحقيق الركن المعنوي بينهما رابطة قوية

وأضافت رئيس قسم الطب الشرعي والسموم، أن الإثبات هو محور أي دعوى جنائية، وهو الوسيلة التي يتحقق بها العدالة، ومن هنا ظهرت العلوم الطبيعية والاكتشافات والعلوم الطبيعية، التي تسمى علوم الأدلة الجنائية، ومنها علم الطب الشرعي، منوهة إلى أنه يجب استخدام الأدلة المادية في الإثبات مستشهدةً على ذلك بقصة سيدنا يوسف عليه السلام.

وأوضحت «عبد المعبود»، أن هناك رابطة تربط بين الطب الشرعي وتحقيق الركن المعنوي، وأن الأدلة المادية في مرحلة الإثبات، تكون في مراحل القضية كلها بداية من مرحلة الاستدلال، مرورًا بمرحلة التحقيق، إلى أن تصل إلى مرحلة المحاكمة، فيمكن تقديم أدلة جديدة في مرحلة من هذه المراحل، إلى ان يصدر الحكم في القضية، متابعة: « لو نظرنا إلى مكونات أي جريمة فنجدها تتكون من ضحية ومشتبه به، ومسرح جريمة، وآداة جريمة، وجميعهم يتبادلوا الآثار، فكل واحد منهم يترك أثر على الأخر، وهذه نظرية مهمة جدًا بنى عليها علم الأدلة الجنائية وهي نظرية (نوكارد)».

الأدلة المادية الموضوعية أدلة لا تكذب

وأشارت إلى أن الدلة تكون موجودة في أي نوع من أنواع الجرائم، مثل جريمة القتل وجريمة السرقة، وجرائم المرور، بالإضافة إلى الجرائم الجنسية، لافتةً إلى أن الأدلة الجنائية فهي نوعين من الأدلة أولها شخصية وهي تعتمد على اعترافات وإفادات، وهذه الأدلة تقبل الصدق وتقبل الكذب، وثانيها وهي الأدلة المادية الموضوعية، هي أدلة لا تكذب، وهي التي تجعلنا أن نقول إن هذه الشهادات والإفادات صادقة أو كاذبة، إذا توافقت الأقوال والشهادات مع الأدلة المادية الموجودة في هذه الجناية.

وذكرت الدكتورة رجاء محمد عبد المعبود، أن أحد علماء الأدلة الجنائية الكبار قال: « إن أيَّة خطوة خيطوها، وأيَّ شيء يلمسه، وأي شيء يتركه، حت عن غري قصد، سيشكّل دليلًا صامتًا ضده، فليس جمرّد بصمات أصابعه أو آثار قدميه، بل شَعره، أو خيوط ثيابه، أو الزجاج الذي يكسره، أو آثار الدوات التي يتركها، أو الدهان الذي يخدشه، أو الدم أو المني الذي يفرزه أو يجمعه - كل هذه وأكثر تشكّل شاهدًا صامتا ضده، إنها أدلة لا تُمحى، ولا تشوِّشها إثارة اللحظة؛ إنها لا تغيب بغياب الشهود البشر، فهي أدلة حقيقية؛ والأدلة المادية لا يمكن أن تخطئ ولا أن تكذب ولا أن تغيب كليًا؛ وحده تفسريها يمكن أن يخطئ، ووحده عدم قدرة الإنسان على إجيادها ودراستها وفهمها يمكن أن يقلِّل من قيمته».

وفي ذات السياق قال الدكتور محمد صادق المحامي بالنقض، إن الاعتراف المعتبر هو الذي يكون في مجلس القضاء، عن إرادة حرة مطلقة، طابقت صحيح الواقعة، وهذا ما يؤكده مسرح الجريمة، مشيرًا إلى أن مسرح الجريمة هو الشاهد الصامت على الواقعة، مشيرًا إلى أن سلامة الاعتراف قانوناً وصدقه موضوعاً مرتبط ارتباط وثيقاً بكفالة الحرية الشخصية وضماناتها فالكشف عن الحقيقة والوصول إلى العدالة بوسائل وإجراءات قانونية صحيحة هو الهدف من الإثبات.

وأكد «صادق»، أن الاعتراف أحد عناصر أدلة الإثبات في الدعوى الجنائية وتكمن أهميته في تحقق شروط سلامته موضوعاً وما يترتب عليه من آثار قانونية في الدعوى الجنائية في ظل قوة الأدلة الإقناعية القائمة على قناعة القاضي الوجدانية نظراً لما هو متعارف عليه فقهاً وقضاءآ بإيجابية القاضى الجنائي، منوهًا إلى أن يث أن المشرع الجنائي لم يحصر أدلة الإثبات والحكمة في ذلك ليعطي القاضي السلطة التقديرية ليفحص كافة الأدلة متساندة مع بعضها البعض وفقاً لمبدأ القناعة الوجدانية فله ان يأخذ من الأدلة ما يطمئن إليه منها ويطرح ما سواها والتي لا تشكل لديه أي قناعة شخصية.

لجنة الفكر القانوني تعقد ٣ حلقات نقاشية حول تعديلات قانون المحاماة

نظمت لجنة الفكر القانوني، برئاسة الأستاذ محمد راضي مسعود، عضو مجلس النقابة العامة .مقرر اللجنة، ٣ حلقات نقاشية خلال شهر فبراير، وذلك لصياغة قانون جديد للمحاماة، بما يتواكب مع الواقع العملي للمهنة، وفقًا للمعايير الدولية، وذلك بقاعة اجتماعات المجلس بالنقابة العامة، تحت اشراف الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين رئيس اتحاد المحامين العرب.

وقال الأستاذ محمد راضي مسعود، إن الحلقات النقاشية شهدت حضور مميز للسادة المحامين، وذلك للمشاركة بآرائهم في وضع الاقتراحات والتصورات لتعديل نصوص القانون، مشيرًا إلى أن اللقاء أسفر عن العديد من الاقتراحات والتصورات أبرزها؛ ضرورة تضمين قانون المحاماة آلية موحدة لتحصيل الضرائب من المحامي، وتفعيل نصوص الدستور بشأن حصانة المحامي خاصة أثناء تأدية عمله.

وفي الحلقة الثانية، أكد عضو مجلس النقابة العامة، أن اللقاء أسفر عن العديد من الاقتراحات والتصورات أبرزها؛ تعديل النظام الإنتخابي بالنقابة وتحديد فترتين لانتخاب النقيب وأعضاء المجلس، مع تخصيص مقعد للمرأة، وتفعيل مدونة السلوك المهني.

وأشار إلى أنه بالإضافة لاستحداث نص قانوني ينص على اعتماد البريد الالكتروني للمراسلة بين المحامي والمحاكم، وان يكون للنقابة دور في تحديد أعداد المنتسبين لكليات الحقوق في الجامعات المصرية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، وأن تضع النقابة شروطاً لنقل القيد بين الجداول، وأن تعقد كشف هيئة ومقابلة شخصية مع المتقدمين للقيد بالنقابة. وفي الحلقة الثالثة، تحدث الحضور عن تطلعاتهم في التعديلات الجديدة لقانون المحاماة، والتي دونها الأستاذ محمد راضي مسعود، وذلك لأخذها في عين الاعتبار.

لجنة المرأة تعقد محاضرة حول كيفية التصدي للجرائم المعلوماتية بالتعاون مع نقابة طنطا

عقدت نقابة المحامين بطنطا، أولى محاضرات دورة «دور التشريع المصري في التصدي للجرائم المعلوماتية»، بمقر نادي المحامين النهري بطنطا، وذلك بالتعاون مع لجنة المرأة بالنقابة العامة للمحامين برئاسة مقررتها الأستاذة فاطمة الزهراء غنيم، عضو مجلس النقابة العامة، وبحضور الأستاذ محمد خليل، نقيب محامي طنطا.

قال الدكتور محمد حمزة، المتخصص في مكافحة جرائم أمن المعلومات والأمن السيبراني، في الفترة الأخيرة أصبحنا لا نستطيع أن نستغنى عن التكنولوجيا، ومع التطور الرهيب لها وسيطرتها على أغلب نواحي الحياة، ومن هنا نشأت الجريمة الالكترونية، شارحًا البرامج والأجهزة والمعدات المستخدمة في ارتكاب جرائم تقنية المعلومات. وأضاف «حمزة» خلال المحاضرة التي القاها، أن القوانين التي تستخدم في جرائم أمن المعلومات أشار إلى أن تطبيق أحكام قانون جرائم أمن المعلومات، كل ما يمكن إنشاؤه أو تخزينه أو معالجته أو تخليقه أو نقله أو مشاركته أو نسخه، بواسطة تقنية المعلومات، كالأرقام والأكواد والشفرات والحروف والرموز والإشارات والصور والأصوات، وما في حكمها، إلى جانب بيانات متعلقة بالدولة أو إحدى سلطاتها. ومن المقرر أن تستكمل الدورة على مدار محاضرتين بواقع محاضرة واحدة أسبوعياً.

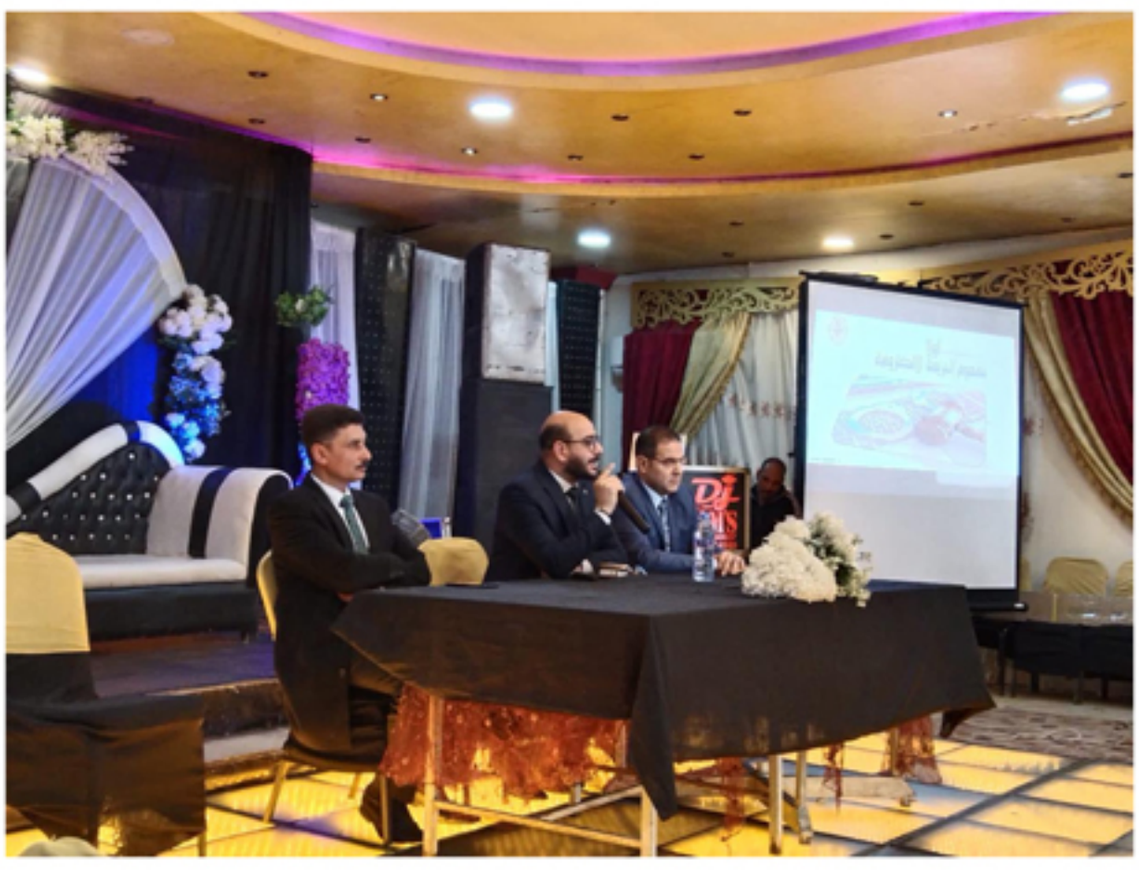

استمرار تسليم شهادات اجتياز الدورة الخامسة بمعهد محاماة القاهرة الكبرى

استكملت إدارة معهد المحاماة، تحت إشراف الأستاذ حسين الجمال، أمين عام النقابة، ومقرر معهد المحاماة، اليوم الثلاثاء، عملية تسليم شهادات اجتياز الدورة الخامسة بمعهد المحاماة، لشباب المحامين ممن اجتازوا اختبارات الدورة، التي أقيمت خلال العام الماضي ٢٠٢٢، تحت رعاية نقيب المحامين، الأستاذ عبدالحليم علام، رئيس اتحاد المحامين العرب.

وعلى هامش اللقاء، استمع الأمين العام إلى عدد من التساؤلات التي جالت في أذهان الشباب حول رسالة مهنة المحاماة، المقبلون على ممارستها، حيث أكد أهمية معهد المحاماة في ترسيخ قيم وأخلاقيات المهنة في نفس المحامي، وإعداده لممارستها على أتم وجه.

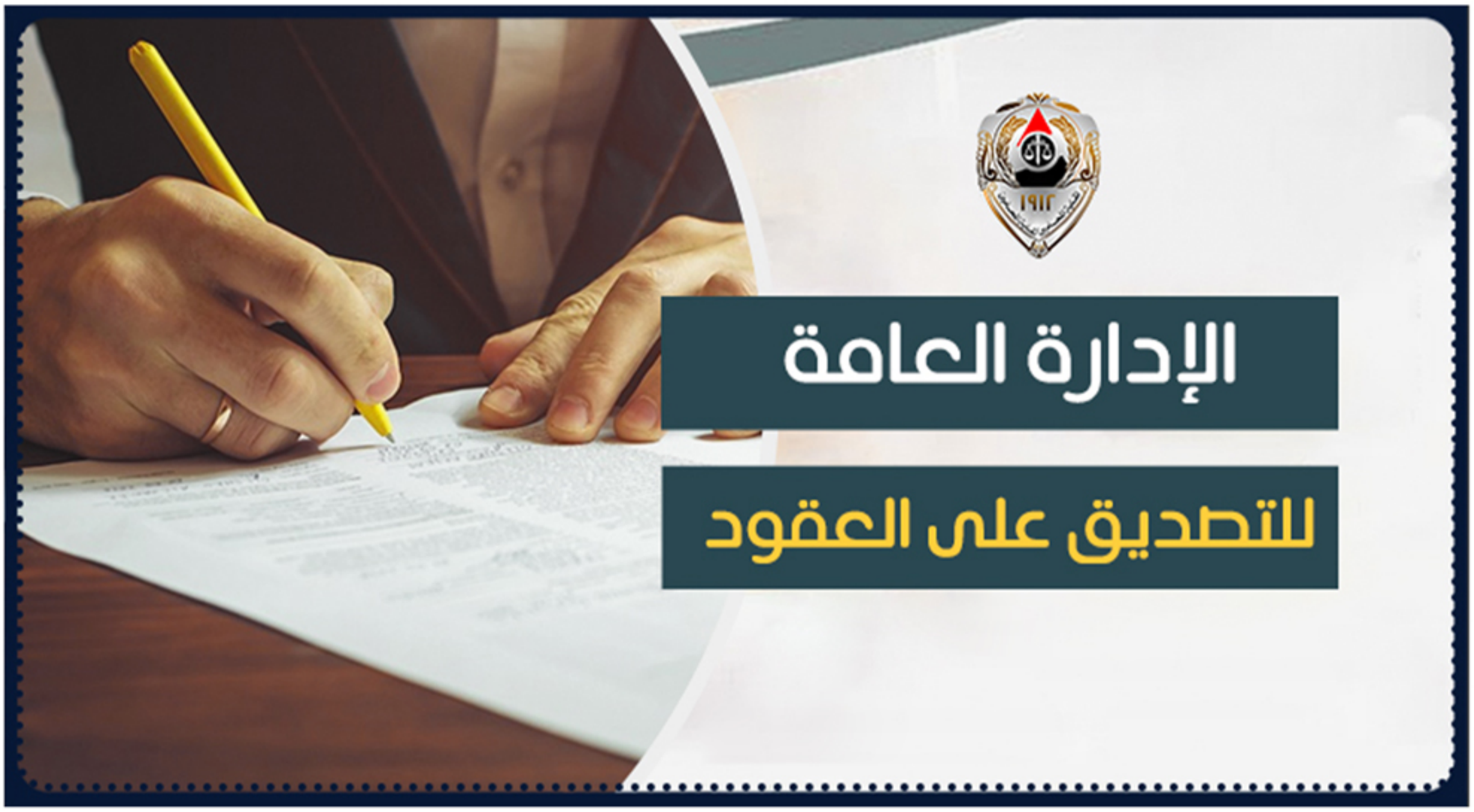

الإدارة العامة

للتصديق على العقود

إدارة التصديق على العقود : هي إدارة مستقلة بالنقابة العامة للمحامين، نشأت بموجب قرار نقيب المحامين الصادر بتاريخ ١٥ / ١/ ٢٠٢٢، تشرف على وتحصل قيمة دمغة التصديق على العقود.

مهام إدارة التصديق على العقود : تنهض الإدارة بكافة المهام المنوطة بها، إلى جانب ما يصدر إليها من تكليفات أخرى، وتأتي أبرز مهامها في الآتي: ١ .مراجعة صور العقود من على سيستم النقابة.

٢ .مراجعة التصدي بالإيصالات المؤمنة.

٣ .مراجعة الإيداع من النقابات الفرعية يوميًا.

٤ .مراجعة محاضر الاستلام والتحصيل التي تم استلامها.

٥ . تسليم الإيصالات المؤمنة على نموذج مطبوع بعدد الإيصالات والأرقام المسلسلة.

٦ .حصر الإيصالات التي تم إصدارها من النقابات الفرعية غير المدونة على سيستم النقابة (خارج السيستم).

المشورة: لإدارة العقود أخذ مشورة الأستاذ منير شلبي المحامي بالنقض، مكتب المرحوم الأستاذ الكبير / محمد كمال عبدالعزيز، والمتطوع بغير أجر.

الميكنة (نظام الدفع الإلكتروني): أعلنت النقابة العامة للمحامين، عن تطبيقها في ١٠ / ١١/ ٢٠٢٢، من خلال موظفيها المنتدبين بجميع فروع الهيئة العامة للاستثمار على مستوى الجمهورية، نظام الدفع الرقمي في تحصيل نسبة التصديق على العقود عبر ماكينات (POS) التابعة لبنك مصر.

جاء ذلك انطلاقًا من توجه النقابة العامة للمحامين بقيادة الأستاذ عبدالحليم علام، نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، إلى مواكبة التطور التكنولوجي، وتطبيق المنظومة الرقمية بنقابة المحامين ومواكبة اتجاه الدولة، وسعيها في تطبيق نظام الدفع الالكتروني، والحفاظ على المال العام.

وخاطب نقيب المحامين مطلع نوفمبر ٢٠٢٢، الأستاذ محمد عبدالوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، بشأن تطبيق المنظومة الرقمية، وطالب باتخاذ اللازم ومخاطبة فروع الاستثمار بهذا التحول نحو تطبيقها.

حكم نهائي ينتصر للزوجة ويؤكد حقها في استخراج شهادة ميلاد لأبنائها

أصدر جدول المحكمة الإدارية العليا، شهادة بعدم الطعن على الحكم الذي أصدرته محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية، الدائرة الأولى بالبحيرة، برئاسة المستشار الدكتور محمد عبد الوهاب خفاجي، نائب رئيس مجلس الدولة، بأن لا يجوز للزوج وأهله إهانة زوجته وحرمانها من حقها في استخراج شهادة ميلاد المولود، وأن الخلافات الزوجية أثناء الحمل لا تحرم الزوجة من حق المولود في أوراقه الثبوتية، وأن الإسلام جاء بإعزاز المرأة وإكرامها، ولزوم معاشرة الزوجات بالمعروف حقًا واجبًا.

وأن مرارة تجرُّع كؤوس الإهانة من الزوج وأهله تذهب بكل محبَّة للزوج فى قلب زوجته فلا نعيم ولا راحة، وأن الزوجة تشارك الزوج حقها فى استخراج شهادة ميلاد المولود وحصنتها ضد تعسف الزوج، وهو ما يعد انتصارًا جديدًا للزوجة المصرية تجاه تعنت الزوج وأهله ورغبتهم فى الانتقام من الزوجة والنكاية لها وإذلالها. وقد أصبح هذا الحكم نهائيا وباتا غير قابل للطعن.

ما لا يعد من جريمة خيانة الأمانة في علاقة الوكيل بموكله

أوضحت محكمة النقض في حكمها بالطعن رقم ٣٢٧٥٠ لسنة ٧٣ القضائية، تقاعس الوكيل عن القيام بالعمل المكلف به، ولو إضرارًا بموكله، أو عدم بذل العناية اللازمة فيه، أو عدم تقديم حساب لموكله، أو تجاوزه نطاق الوكالة، لا تقوم به جريمة خيانة الأمانة.

وذكرت في حكمها أن إدانة الطاعن لمجرد تجاوزه حدود وكالته رغم عدم تسلمه أموالاً من موكليه وعبثه بملكيتها. خطأ في تطبيق القانون. يوجب نقض الحكم والقضاء ببراءته.

نصوص العقد هي المرجع في تبيان الحقوق الناشئة عنه والتزامات طرفيه

أكدت محكمة النقض في حكمها بالطعن رقم أن نصوص العقد هي المرجع في تبيان نطاقه، وشروطه، والحقوق الناشئة عنه، والتزامات طرفيه. وتابعت: «عدم الاقتصار على إلزام المتعاقد بما ورد فيه على وجه التخصيص والإفراد، ووجوب إضافة ما يعتبر من مستلزماته وفقًا للقانون والعرف والعدالة وطبيعة الالتزام، وفقًا للمادتين ١٤٧، ١٤٨ مدني».

هل عدم إفصاح الضابط عن مصدر تحرياته ينال من جدية التحريات؟

أكدت محكمة النقض في أثناء نظرها الطعن رقم ٢٣٧٧٤ لسنة ٨٨ قضائية، أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة، ما دامت أنها اطمأنت إلى جديتها، كما أنه لا محل للاستناد إلى عدم إفصاح الضابط عن مصدر تحرياته في القول بعدم جدية التحريات.

من أسباب عدم قبول الطعن شكلاً

أكدت محكمة النقض في حكمها بالطعن رقم ٤٠٦٦١ لسنة ٧٣ القضائية، أن التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد دون تقديم الأسباب، أثره عدم قبول الطعن شكلاً، وأن إثبات إيداع أسباب الطعن قلم الكتاب في الميعاد منوط بالطاعن. وتابعت: «الإيصال الصادر من قلم الكتاب دون غيره هو الذي يصلح في إثبات تقديم أسباب الطعن في الميعاد، وعدم تقرير النيابة العامة بالطعن بالنقض أو إثبات إيداع الأسباب في الميعاد، أثره عدم قبول الطعن شكلاً.

#اعرف_قانون

إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة، أو لعدم وجود القصد الجنائي، أو لأحوال أخرى خاصة به، وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً.

المادة ٤٢ من قانون العقوبات

٦ دعاوى تختص بنظرهم محكمة المواد الجزئية

نصت المادة (٤٣)، من قانون المرافعات المدنية والتجارية، على ان تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائياً مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائياً إذا لم تجاوز قيمتها خمسة عشر ألف جنيه فيما يلى:

(١) الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارف.

(٢) دعاوى تعيين الحدود وتقدير المسافات فيما يتعلق بالمبانى والأراضى والمنشآت الضارة إذا لم تكن الملكية أو الحق محل نزاع.

(٣) دعاوى قسمة المال الشائع.

(٤) الدعاوى المتعلقة بالمطالبة بالأجور والمرتبات وتحديدها. (١٨)

(٥) دعاوى صحة التوقيع أيًا كانت قيمتها . (١٩)

(٦) دعاوى تسليم العقارات إذا رفعت بصفة أصلية، ويتعين على المدعى إخطار ذوى الشأن من الملاك والحائزين وأصحاب الحقوق بالدعوى وذلك بورقة من أوراق المحضرين، وفى حالة عدم الاستدلال على أشخاصهم بعد إجراء التحريات الكافية يتم الإخطار عن طريق الوحدة المحلية المختصة بطريق اللصق فى مكان ظاهر بواجهة العقار وفى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها العقار وفى مقر عمدة الناحية ولوحة الإعلانات فى مقر الوحدة المحلية المختصة بحسب الأحوال، ولا تحكم المحكمة فى الدعوى إلا بعد تمام الإخطار وتقديم المدعى المستندات التى تسانده فى دعواه ولو سلم المدعى عليه بطلبات المدعى. (٢٠)

٤ جهات مرخص لها جلب الجواهر المخدرة

نص القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها على أنه يحظر على أي شخص أن يجلب أو يصدر، أو ينتج أو يملك أو يُحرز، أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها، أو ينزل عنها بأي صفة كانت، أو أن يتدخل بصفته وسيطاً في شيء من ذلك، إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة به. ونصت المادة ٣ من القانون على أنه لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها إلا بمقتضى ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة. كما نصت المادة ٤ على أنه لا يجوز منح إذن الجلب المشار إليه في المادة السابقة إلا للأشخاص الآتيين:

(أ) مديري المحال المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة.

(ب) مديري الصيدليات أو المحال المعدة لصنع المستحضرات الأقرباذينية.

(ج) مديري معامل التحليل الكيمائية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية.

(د) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها.

٣ إجراءات عند طلب إتاحة البيانات الشخصية

نصت المادة (١٠)، من قانون حماية البيانات الشخصية، على أنه يلتزم كل من المتحكم والمعالج والحائز عند طلب إتاحة البيانات الشخصية بالإجراءات الآتية:

١ – أن يكون بناءً على طلب كتابي يقدم إليه من ذي صفة أو وفقًا لسند قانوني.

٢ – التحقق من توافر المستندات اللازمة لتنفيذ الإتاحة والاحتفاظ بها.

٣ – البت في الطلب ومستنداته خلال ستة أيام عمل من تاريخ تقديمه إليه، وعند صدور قرار بالرفض يجب أن يكون الرفض مسببًا، ويعتبر مضي المدة المشار إليها دون رد في حكم الرفض.

ضوابط استبدال أو إعادة السلعة للبائع

نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ والخاص بإصدار قانون حماية المستهلك، على أنه للمستهلك الحق في استبدال السلعة أو إعادتها مع استرداد قيمتها النقدية، دون إبداء أي أسباب ودون تحمل أي نفقات خلال أربعة عشر يومًا من تسلمها، وذلك دون الإخلال بأي ضمانات أو شروط قانونية أو اتفاقية أفضل للمستهلك، وللجهاز أن يحدد مددا أقل بالنظر إلى طبيعة بعض السلع.

واستثناءً من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، لا يجوز للمستهلك مباشرة حق الاستبدال أو الإعادة في الأحوال الآتية:

١ – إذا كانت طبيعة السلعة أو خصائصها أو طريقة تعبئتها أو تغليفها تحول دون استبدالها أو ردها، أو يستحيل معه إعادتها إلى الحالة التي كانت عليها عند التعاقد.

٢ – إذا كانت السلعة من السلع الاستهلاكية القابلة للتلف السريع.

٣ – إذا لم تكن السلعة بذات الحالة التي كانت عليها وقت البيع لسبب يرجع إلى المستهلك.

٤ – إذا كانت من السلع التي تصنع بناء على مواصفات خاصة حددها المستهلك، وكانت السلعة مطابقة لهذه المواصفات.

٥ – الكتب والصحف والمجلات، والبرامج المعلوماتية وما يماثلها.

فن التفسير القانوني بين التنظير والتطبيق

محمد عبد الكريم أحمد الحسيني

للتفسير القانوني مبادئٌ عامَّة حصرية تستمدُّ مشروعيتها من مُقوِّمات وأصول "نظرية التفسير القانوني"، وتعبِّرُ هذه النظرية بدورها عن الإطار العلمي للدلالة القانونية للنص التشريعي وللأوراق القانونية القضائية والرسمية، إذ يجري على جمعيها ما يجري على إحداها.

كما وتعطي نظرية التفسير القانوني رؤية كلية وصورة مكبرة لمفاتيح الدلالات القانونية للنصوص التشريعية وأوراقها وتكشف عن خريطة ارتباط أصولها بفروعها وأبنيتها بدلالاتها، ومقدماتها ومدخلاتها بمخرجاتها ونتائجها، فضلا عن تصدِّيها لتفسير كافة الدلالات القانونية أيًّا كانت وحيثما وُجِدتْ بناءً على مبادئ وقواعد عامة منضبطة. وتيسيرا على القانونيين ممن هم في حاجة ماسَّة إلى وسائل التفسير القانوني المباشرة وأدواته العملية وآلياته التطبيقية فهذه (١٠٠) مائة قاعدة وضابط وإرشاد عملي وظيفي للسادة القانونيين لتذليل دروب تفسير النص القانوني، وتيسير فهم أوراقه القضائية، سوف نطرحها على مدى عدة مقالات متواصلات.

القاعدة الأولى: تتعدد النصوص التشريعية وتتنوع الأوراق القانونية ذات الحاجة إلى الفهم العميق والتفسير القانوني الدقيق. ضوابط وإرشادات حول القاعدة: النصوص القانونية المراد تفسيرها بفنية ودقة هي "النصوص التشريعية" –ابتداء- سواء أكان التشريع دستوريا أو تشريعا عاديا.

جميع القرارات التي تحمل صفة تشريعية تدخل تحت طائلة النصوص التشريعية في أنظمة تفسيرها وفنيات استخراج دلالاتها واستنباط أحكامها. اللوائح النافذة تحمل الصفة التشريعية وإن كانت صادرة من غير السلطة التشريعية، وبسري عليها ما يسري على النصوص التشريعية.

الأوراق (القضائية والقانونية) التي تسري عليها قواعد التفسير القانوني تتعدد الأوراق القضائية وتلك القانونية التي يسري عليها ما يسري على التشريعات القانونية، وبيان ذلك في الآتي: بعض الأوراق القانونية تقارب التشريعات في بنائها النصي ومن ثم تأخذ حكمها التفسيري. تعليمات النيابة يعتد بها باعتبارها من الأوراق القانونية التي ذات الطبيعة التشريعية، إذ تحمل في طياتها صفة تنظيمية يمكن البناء عليها، ومن ثم يسري عليها أصول وقواعد التفسير القانوني [راجع قرار النائب العام رقم (٢٠ لسنة١٩٩٨م) بإصدار التعليمات العامة للنيابة العامة وجميع القرارات المماثلة فيما بعد].

المدونات السلوكية العامة للقانونين ولغيرهم –مادامت معتمدة رسميا- أيا كانوا تحمل الصفة التنظيمية ويسري عليها أصول وقواعد التفسير القانوني. تعدُّ الأحكام القضائية من أهم الأوراق القانونية ويسري على فهمها وتفسيرها ما يسري على فهم وتفسير النصوص التشريعية من قواعد وضوابط.

العقود الإدارية من أهم الأوراق القانونية المشمولة بالتفسير القانوني الدقيق لأنها تتصل بتسيير المرفق العام للدولة.

تحتاج العقود القانونية المدنية إلى دقة قاعدية وأطر قانونية في فهمها وتفسيرها بين أطرافها. محاضر التحريات ومحاضر التحقيق من الأوراق القانونية ذات الأهمية القضائية وتحتاج إلى فنية عالية في تفسيرها .

مذكرات الدفاع من الأوراق القضائية ذات الأهمية في فهمها وفي الرد عليها من قبل المحكمة بما يقتضي دقة تناولها وفنية تفسيرها.

التكنولوجيا والعقل البشري

أشرف الزهوي المحامي

لا تتوقف الأبحاث العلمية عن دراسة مدى تأثير التكنولوجيا على الدماغ من خلال عملية التصفح على شبكة الإنترنت. يقول الصحفي الانجليزي نيكولاس كار في كتابه "السطحيون" :ما تفعله شبكة الإنترنت بأدمغتنا"، ان القراءة عبر الإنترنت تؤدي إلى فهم اقل من قراءة الصحف والكتب المطبوعة، كما أن النقر على شبكة الإنترنت قلل من قدرتنا على التركيز المستمر والتفكير بطريقة خطية أصبحنا نقوم بالقفز على سطح المعرفة أي إننا لا نتعمق في أعماق البيانات والمعلومات وإنما أصبحنا نرضى بالخوض في المياه الضحلة.

خصص كار في كتابه فصولا للدراسات الحديثة التي تهتم بوظائف الدماغ من خلال تجميع مجموعة من المعطيات للدفاع عن حجته، بأن الوسائط الإليكترونية المتعددة تؤثر كثيرا على العقل البشرى، مثل انخفاض الفهم والتركيز، وقلة القدرة على التحليل او التفكير الإبداعي فهو يعارض ادعاءات عشاق التكنولوجيا، بأن شبكة الإنترنت سوف تعمل على توسيع العقل البشرى، وأنها ستعزز التفكير العميق وتجعله أكثر إبداعا.

حيث دحضت البحوث العلمية هذا الافتراض، لان الوسائط الإليكترونية تعمل على تشتيت فهمنا واستيعابنا لأشياء حيث يجهد تقسيم الانتباه الذي تقتضيه الوسائط المتعددة قدراتنا الادراكية أكثر فأكثر، فيتضاءل بسببه تعلمنا ويضعف فهمنا. يشير كار الي ان استخدام الويب يعزز من سرعة اتخاذ القرار وحل المشكلات التناسق الذهني.

وفي مجال هذه الدراسات المهمة، علينا أن ننتبه لمستوى ثقتنا في المعلومات التي نستقيها من تلك الوسائط الإليكترونية ومدي واستيعابنا لها، لان التردد على مصادر متعددة لجلب المعلومة يشتت الذهن ويقلل التركيز كما أن العقل البشرى الذي كان يعمل على استيعاب ما يتصفحه المرء فقط، قد أصبح مشغولا كذلك بحركات التنقل والنقر على شبكة الإنترنت.

إذا كان التحول الرقمي وسيطرة التكنولوجيا على العالم اليوم قد أصبح أمرا واقعا، فإنه من الجدير بنا ان نهتم بأمرين، الأول هو مدى تأثير التكنولوجيا على دماغ الأطفال، والثاني هو كيفية اختيار المحتوى الأوثق والأدق من خلال محركات البحث القوية ومحاولة الابتعاد عن مواقع اللهو وألعاب التسلية التي تخدر العقل بسحبه الي عالم السطحية حيث يميل العقل البشري الي الركون للراحة والهدوء. لا يقلل كل ما سبق من قيمة التكنولوجيا وأهميتها في كل مجالات الحياة ولا ينال من قدرتها على تغيير أنماط السلوك البشرى ودفع حركة الإنتاج مع تحقيق السرعة والدقة في كل مناحي الحياة التي نعيشها.

مقولات

"ليس من عمل المحامين قلب الثوابت أو تظليل الحقائق، فلا تشعر بالفخر كثيراً عندما توزع الرشاوى لكسب القضايا لأنك أصبحت مجرماً بسبب مجرم فأنت إذن مثله لأنك تخسر ذاتك لتربح قضية، فالقضية رابحة وستكون أنت الخاسر.

الدكتور عبد الرزاق السنهوري"

القانون يحمي المغفلين

الدكتور/ أحمد عبد الظاهر

تتردد كثيراً على ألسنة عامة الناس عبارة «القانون لا يحمي المغفلين». بل إن بعض المشتغلين بالقانون قد يرددون أحياناً هذه العبارة. وعلى حد قول أحد الكتاب، فإن «هذه العبارة سيئة الأثر حاضرة في الأذهان طوال الوقت، وقد تكون سبباً من أسباب انتشار ما يسمى (الفهلوة) أو (الشطارة) بين الناس اعتقاداً منهم أنها مهارة وقدرة، وأنّ هذا (الماهر) إنما يستغل قدراتِه، وهو غير مسؤول عن سذاجة المتعاملين معه، بينما في الواقع هو محتالٌ أو مدلِّس. والفارق بينهما أنّ المحتال يدلّس إلى الدرجة التي لولا تدليسه لما أُبرم العقد أو التصرّف، كمن يبيع سيارة لا وجود لها، بينما المدلّس يساهم تدليسه في إبرام العقد أو التصرف، كمن يبيع سيارتَه بعد التلاعب بعدّاد الكيلومترات. والمحتال يعاقب جزائياً. فيدخل السجنَ أو يدفع الغرامة ويصبح من أرباب السوابق، بينما المدلّس يُقاضَى مدنياً، ويبطُل تصرّفُه ويُحكم عليه بالتعويض. ويعلم الله ما الذي أحدثته عبارة (القانون لا يحمي المغفلين) في الناس عبر الأجيال، فنحن كبشر أسرى مقولات تعشش في عقولنا، وقليلاً ما نفحص مسلماتنا، ويعلم الله المدى الذي ساهمت به تلك العبارة في عزوف ضحايا الاحتيال عن اللجوء إلى القضاء لاسترداد حقوقهم، أو مدى الثقة التي زرعته تلك العبارة في قلوب الطامعين للإقدام على الاحتيال ما دام القانون لن يحمي ضحاياهم الأغبياء، وهو الاعتقاد الخاطئ الذي يودي بمن يتصورون أنفسَهم (شطاراً) أذكياءَ إلى السجن، ليكونوا في الحقيقة أغبى من ضحاياهم» (أحمد أميري، القانون لا يحمي المحتالين، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، وجهات نظر، ٥ أغسطس ٢٠٢٢م).

وبالنظر لأن هذه العبارة ما زالت تتردد في حياتنا، لذا سنحاول فيما يلي بيان الأسباب التي استدعت ظهور هذه العبارة (المطلب الأول)، قبل أن نقوم بسرد دلائل زيف هذه العبارة (المطلب الثاني).

انقضاء الشيوع بالقسمة

أميرة عبد المنعم محمود

هناك عدة أسباب من خلالها ينقضى بها الشيوع من أهمها القسمة، وهناك أيضا انقضاء الشيوع تأسيسا على تصرف قانوني مثل شراء شخص واحد جميع المال الشائع أو أن يكتسب شخص واحد مال الشائع ملكياته بالتقادم. ويقصد بالقسمة : حصول كل شريك قدرا مفرزا يكون معادلا حصته في المال الشائع. يحق للشريك أن يطلب القسمة إلا في حالة وجود نص قانوني يكون يمنعه من ذلك، وفقا للمادة ٨٥٠ مدني يكون إلزاميا أن تبقى حالة الشيوع كما هى. وبناء عليه سوف نعرض طرق القسمة وهي القسمة الاتفاقية أو الرضائية والقسمة القضائية وفقا للمادة ٨٣٥ للشركاء إذ أنه عقد اجماعهم أن يقتسم المال الشائع بالطريقة التي يرونها فإذا كان من بينهم من هو ناقص الأهلية وجب مراعاة الإجراءات التي يفرضها القانون. القاعدة العامة إذا القسمة باتفاق الشركاء، وكان لزاماً أن يكون هناك إجماع بين الشركاء على ذلك. ولا يجوز القسمة في حالة كان هناك اختلافا أو اعتراض عليها من جانب أحد الشركاء مهما كان حصته في الشيوع صغيرة أو ضئيلة. في القاعدة أنت أن تنعقد موافقة جميع شركاء على القسمة بالاتفاق. هناك حالتين للاتفاق على القسمة الحالة الأولى الاتفاق على القسمة كليا وهذا معناه إنهاء حالة الشيوع تماما. الحالة الثانية الاتفاق على القسم جزئيا، وهذا معناه إنهاء حالة الشيوع بالنسبة لجزء من المال مع بقاء حالة الشيوع في الجزء الباقي. ويتم الاتفـاق صريحا أو ضمنـيا، ويجب أن ننـوه في حالـة وجود عديم الأهلية أو ناقص الأهلية أو غائبا يلزم مراعاة إجراءات التي ينظمها قانون الولاية على المال. وفي ذلك يجب استئذان الوكيل عنه المحكمة لإجراء القسمة بالتراضي وللمحكمة في جميع الحالات أن تتخذ إجراءات القسمة القضائية. في حالة الغبن وفقا لمادة ٨٤٥ مدني يجوز نقض القسمة الحاصلة بالتراضي إذا أثبت أحد المقتسمين أنه قد لحقه منها غبن يزيد على الخمس، على أن يكون العبرة والتقدير بقيمة الشيء وقت القسمة. يجب أن ترفع الدعوى خلال السنة التالية للقسمة والمدعية عليها أن يقف سيرها، ويمنع القسمة من جديد إذا أكمل للمدعي نقدا أو عينا ما نقص من حصته. حيث اشترط المشرع أن يكون الغبن فاحشا وهو ما زاد عن الخمس وأن كان يعادل أو يقل عنه الخمس لا يجوز أبطال القسمة للغمد ويكون العبرة بقيمه مال الشائع وقت قسمته. ويترتب على الحكم بنقض القسمة اعتبارات أن لم تكن بأثر رجعي والعودة إلى حالة الشيوع، ويترتب على ذلك زوال الحقوق التي رتبها الشركاء على أنصبتهم بعد القسمة. في حالة المدعي عليه أكمل إلى الشريك المغبون ما نقص من حصته كان بذلك تفادي نقض القسمة. إذا رفعت دعوى نقد القسمة على بعض شركاء فقط وقبلوا إكمال حصة الشريك المغبون تفاديا لنقض القسمة فلا يجوز لهم الرجوع بشيء على من رفض من الشركاء لأن إكمال نصيب الشريك لا يلزم به إلا من يوافق عليه. في حالة اختلاف الشركاء في قسمة المال الشائع سيتم اللجوء إلى القضاء، وتتم بواسطة تلك القسمة.ودعوى القسمة لا ترفع إلا على شريك، ويحق لكل شريك سواء شريكا أصليا أو خلافا عاما أو خاصا رفع دعوى القسمة ويجوز لدائني الشركاء التدخل في دعوى القسمة عن طريق الانضمام. المحكمة المختصة هي المحكمة الجزئية أيا كانت قيمه المال الشائع. في حالة عدم اختصاص المحكمة الجزئية تعين على المحكمة متى قدرت جدية النزاع أن توقف دعوى القسمة وتحيل الخصوم إلى المحكمة، الابتدائية، وتظل دعوى القسمة موقوفة إلى أن يتم الفصل نهائياً في النزاع.

نقيب المحامين المُؤرِخ.. كاتب تاريخنا القومي

كان للأستاذ النقيب المؤرخ الكبير عبدالرحمن الرافعي الذي كتب تاريخنا القومي، صديقًا يعرض عليه ما يكتبه .يؤرخه .قبل النشر، وفي إحدى الليالي ذهب إليه ليرى ما كتبه، فأشار إلى سلة المهملات، فوجده قد قطع ما كتبه فقال له: أتقتل ابنك وهو جنين، اتركه يرى النور ويخرج للحياه. فقال له الرافعى : وما فائدة ما نكتب إذا كانت الناس لا تقرأ، وكتاباتنا لم تغير من الواقع شيء . فقال له: اتركها تخرج للناس فلا أحد يعرف ما تخبئه لنا الأقدار . يحكى الكاتب الصحفى الكبير الراحل عبد العظيم مناف رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مؤسسة الموقف العربي، أن هذه كانت ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقد كان وقامت الثورة، وخرجت الصحف بعناوينها ومقالاتها مستمدة من كتابات الرافعي.

حتى إن الرئيس محمد نجيب قال ذات يوم: إن ثورة ٢٣ يوليو وتنظيم الضباط الأحرار قد استمد أفكاره وأهدافه الوطنية والقومية من كتب الرافعي . و«الرافعي» قد كتب تاريخنا القومي منذ عصر محمد علي والخديوي إسماعيل والثورة العرابية، وعن الحزب الوطني وزعماءه مصطفى كامل ومحمد فريد الذي كان ينتمى إليه، وثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢، وساهم فى كتابة دستور ١٩٥٣، وكان نقيبًا للمحامين منذ ١٩٥٤. ويحسب له معارضته معاهدة ١٩٣٦ فلا مفاوضات إلا بعد الجلاء كمبدأ للحزب الوطني، وقيادته للمعارضة في موضوع الأسلحة الفاسده وإجبار الملك فاروق على فتح تحقيق فيها، كما دافع بقوة عن الوحدة مع السودان ووحدة وادي النيل، رحمه الله بقدر ما أعطى وأخلص لشعبه وأمته.

نبذة عن حياته

ولد عبدالرحمن الرافعي، في ٨ فبراير ١٨٨٩ بحي الخليفة في القاهرة، وينتمي لأسرة ترجع بأصولها إلى الأشراف، واشتغل معظم أفرادها بالعلم والقضاء. وكان والده الشيخ عبداللطيف مصطفى الرافعي يعمل في سلك القضاء بعد تخرجه في الأزهر وكان عبدالرحمن الثالث بين أربعة أشقاء. تلقى "الرافعي" تعليمه في المدارس الحكومية، والتحق بمدرسة الزقازيق الإبتدائية سنة ١٨٩٥، وعندما انتقل والده إلى الإسكندرية، استكمل دراسته حتي حصل على الثانوية سنة ١٩٠٤ ثم انتقلت الأسرة للقاهرة والتحق بمدرسة الحقوق.

وبدأ نشاطه السياسي بالانضمام للحزب الوطني فور تأسيسه، وفي ١٩٠٨م أنهى دراسة الحقوق وعمل بالمحاماة، ثم عمل محررا بجريدة "اللواء" بادئًا مسيرته الصحفية. كما شارك في ثورة ١٩١٩ بجهد كبير في المنصورة والقاهرة، ثم اشترك في أول انتخابات نيابية أجريت بعد دستور ١٩٢٣ عن دائرة مركز المنصورة، وتولى رئاسة المعارضة بمجلس النواب ثم عاد للمجلس مجددا بعد انتخابات ١٩٢٥. تم تعيينه نقيبا للمحامين في ١٩٥٤ بعد قرار الحكومة بحل مجلس نقابة المحامين، وعلى الرغم من النشاط المتعدد الذي بذله "الرافعي" في الحركة الوطنية فإنه لم ينل شهرته إلا بسبب كتاباته التاريخية التي لقيت إقبالا على الاطلاع عليها، وأسهمت في تشكيل العقلية التاريخية لأجيال من الشباب والقراء. من أهم مؤلفاته تاريخ الحركة الوطنية، وتطور نظام الحكم في مصر، وعصر محمد علي، وعصر إسماعيل، والثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ومصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، وأحمد فريد رمز الإخلاص والتضحية.

منحته الدولة في ١٩٦١ جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية إلى أن توفي في ٣ ديسمبر ١٩٦٦.

النقيب/ عبد الرحمن الرافعى
١٩٥٤